


2016

تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي

فؤاد رمضان حمادة لا يوجد
جامعة القدس المفتوحة, foadhamada@gmail.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/alazhar>

 Part of the [Arabic Language and Literature Commons](#), and the [Arabic Studies Commons](#)

Recommended Citation

"تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي" (2016) فؤاد رمضان لا يوجد حمادة, *Journal of Al-Azhar University – Gaza (Humanities)*: Vol. 18 : Iss. 2 , Article 8.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/alazhar/vol18/iss2/8>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Journal of Al-Azhar University – Gaza (Humanities) by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aar.edu.jo, marah@aar.edu.jo, u.murad@aar.edu.jo.

تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي

Cover Page Footnote

مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2016، المجلد 18، العدد 2

تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي

Reference and Active Element in Grammar Lesson

فؤاد رمضان حمادة

جامعة القدس المفتوحة

تاريخ الاستلام 2016/6/22 تاريخ القبول 2016/8/25

ملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الإسناد والعامل، ومكانة كل منهما في الدرس النحوي، ومدى التوافق والتعارض بين ظاهرة الإسناد ونظرية العامل، وكيف عالج الدرس النحوي علاقة المعاني النحوية بالتراكيب اللفظية.

وهدفت الدراسة إلى الكشف عن أسباب التعارض بين الإسناد والعامل، وإدراك ما هو لفظي، وما هو معنوي، كيف يمكن أن تتكامل العلاقات المعنوية مع المظاهر اللفظية الشكلية. واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى أن الإسناد أصل الكلام، ومنه تتفرع الفروع، وأن الاسم مركز انعقاد العلاقة الإسنادية، فالكلام ينعقد بالأسماء وبالإسناد إليها، وأن الإسناد معنوي، و غير مؤثر في اللفظ. وأنه لا يعتمد على الترتيب، فالمبتدأ الذي له خبر مسند إليه مقدم، والفاعل مسند إليه مؤخر.

وأما العامل فهو مختلط منه اللفظي ومنه المعنوي، وهو شكلي لا يؤثر في المعنى، ويعتمد على الرتبة، فلا بد أن يتقدم لفظاً أو حكماً.

ويرتبط الإسناد بالمعاني النحوية أما العامل فعلاقاته لفظية، وتقتصر على أثره في المعمول، وقد يتناقض ظاهر اللفظ مع أصل المعنى، فيكون اللفظ مجروراً، والمعنى يقتضي الرفع، وقد يكون منصوباً، والمعنى يقتضي الجر، وقد يكون مجروراً، والمعنى يقتضي النصب.

فؤاد رمضان حمادة

Abstract:

The current study concerns with the relationship between reference and active element and their positions in grammar lesson. It also deals with agreement and disagreement between the phenomenon of between reference and the theory of active element, in addition to the way grammar lesson deals with the relation between grammatical meaning and vocable.

The study aims at uncovering the reasons behind disagreement between reference and active element, realizing pronunciation forms, meanings and the ways meanings merge with vocable.

To achieve the purpose of the present study, the researcher adopted the descriptive analytical approach. It was found that reference is the origin of speech where subsections emerge and the noun is the center of reference relationship. In addition, speech is made up by nouns and reference to them. Reference is abstract which does not affect pronunciation. Moreover, ordering of sentence elements can not be relied on since the nominal subject is fronted reference and the verbal one is delayed reference. On the other hand, active element can be both abstract and vocable. It is marginal which does not affect meaning. It depends on the rank and hence it should be advanced either in vocabulary or in form.

Reference is connected with prominent grammatical meanings such as patient- function, annexation and succession, nonetheless, the relations of active element are vocable and are confined to its effect on the passive element.

Vocabulary may disagree with the base of meaning; where it is genitive and the meaning requires subjective case or vocabulary is objective case and meaning requires genitive or vice versa.

تقديم:

تداخلت ظاهرة الإسناد مع نظرية العامل عند النحاة، وكأنهما متكاملتان، أو أنه لا تعارض بينهما، إلا أن المتفحص للأمر يدرك مفارقات بيّنة بينهما، فالإسناد معنوي، والعامل لفظي، ومعنوي. قال ابن يعيش: "وربما قال بعضهم في عبارته: "الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه". وهو تقريب، وهو في الحقيقة غير جائز، لأن الإسناد معنوي، ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظي... ويؤيد إعرابهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قَدِّمْتَ الفاعل، فقلت: "زيدٌ قام"، لم يبق عندك فاعلاً، وإنما يكون مبتدأ وخبراً معروضاً للعوامل اللفظية ورافعه، ما أسند إليه من الفعل، أو ما كان في معناه من الأسماء (ابن يعيش، شرح المفصل، 2001، ج1، ص201).

ولا تُفقد التراكيب معانيها الأصلية بدخول العوامل عليها. فهي مستنبطة من المعاني الصرفية والمعجمية للألفاظ، وطريقة تأليفها. قال العكبري: "الإسم قد يكون في اللفظ فاعلاً، وفي المعنى مفعولاً به. كقولك: مات زيدٌ. ومفعولاً في اللفظ، وهو في المعنى فاعل كقولك: تصبب زيدٌ عرقاً، ولو

تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي

كَانَ الْعَامِلُ هُوَ الْمَعْنَى لِانْعِكَاسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ (العكبري، اللباب، 1993، ج1، ص152). وقد شبه التمييز بالمفعول لأنه منصوب مثله. قال ابن السراج: "قولك: قد تَفَقَّأَ زيد شحمًا، وتصيب عرقًا، وطبت بذلك نفسًا، وامتلاً الإِنَاءَ ماءً، وضقت به ذرعًا، فالماء هو الذي ملأ الإِنَاءَ، والنفس هي التي طابت، والعَرَقُ هو الذي تصيب، فلفظه لفظ المفعول، وهو في المعنى فاعل(ابن السراج، الأصول، د،ت، 222/1).

ومع تجاهل النحاة للعلاقات المعنوية في الإعراب إلا أنهم لم ينكروا وجودها، وسطوتها، وكثرة انتشارها، واطرادها في القياس. قال ابن جني: "باب في مقاييس العربية، وهي ضربان: أحدهما معنوي والآخر لفظي. وهذان الضريان وإن عمًا وفشوا في هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي، ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظي، وهو شبه الفعل لفظًا، نحو أحمد ... والثمانية الباقية كلها معنوية كالتعريف، والوصف، والعدل، والتأنيث، وغير ذلك. فهذا دليل.

ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا؛ لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي. ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية(ابن جني، الخصائص، د،ت، ج1، ص110).

وبعد العامل جوهر الفكرة النحوية، وعليه المعتمد في علم النحو. وهو المؤثر في اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية. قال الجرجاني: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب (الجرجاني، 816هـ)، التعريفات، 1405هـ، ص189)، (الكرمي، دليل الطالبين، 37). والأصل فيه أن يكون فعلاً، وقد يكون حرفاً، أو اسماً، أو معنى. وأما الإعراب، فهو اِخْتِلَافٌ آخِرُ الْكَلِمَةِ لِاِخْتِلَافِ الْعَامِلِ فِيهَا لَفْظًا، أَوْ تَقْدِيرًا (العكبري، اللباب، 1995، ج1، ص52). قال ابن هشام: "الإعراب أثر ظاهر أو مُقَدَّرٌ يجلبه الْعَامِلُ فِي آخِرِ الْإِسْمِ الْمَتَمَكِّنِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ" (ابن هشام، شرح الشذور، د،ت، 41).

والعامل مرتبط بالرتبة، ويشترط فيه التقدم على المعمول لفظاً أو حكماً، ولا يشترط ذلك في الإسناد، فقد يتقدم المسند إليه . نحو: زيد قائم، وقد يتأخر نحو: جاء زيد. قال ابن يعيش: "ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول؛ وكونه عاملاً فيه سببٌ أوجب تقديمه (ابن يعيش، شرح المفصل، 2001، ج1، ص201). أما الإسناد فلا يتأثر بالرتبة. قال عبد القاهر: "المبتدأ لم يكن مبتدأ؛ لأنه منطوقٌ به أولاً، ولا كان الخبر خبراً؛ لأنه مذكورٌ بَعْدَ المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ، لأنه مُسَنَّدٌ إليه، ومُنْتَبِتٌ له المعنى، والخبرُ خبراً؛ لأنه مسندٌ ومُنْتَبِتٌ به المعنى(الجرجاني، ت 471هـ) دلائل الإعجاز، 1992، 189).

فؤاد رمضان حمادة

ولا يتأثر الفاعل بالعوامل كالمبتدأ المعرض لها مع احتفاظه بالإسناد. قال ابن جني: "إنما نقول في رفع المبتدأ: إنه إنما وجب ذلك له من حيث كان مسنداً إليه عارياً من العوامل اللفظية قبله فيه، وليس كذلك الفاعل؛ لأنه وإن كان مسنداً إليه، فإن قبله عاملاً لفظياً، قد عمل فيه، وهو الفعل، وليس كذلك قولنا: زيد قام؛ لأن هذا لم يرتفع لإسناد الفعل إليه حسب، دون أن انضم إلى ذلك تعريه من العوامل اللفظية من قبله. فلماذا قلنا: ارتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه، ولم نحتج فيما بعد إلى شيء ذكره كما احتجنا إلى ذلك في باب المبتدأ. ألا تراك تقول: إن زيدا قام فتنصبه - وإن كان الفعل مسنداً إليه- لما لم يعر من العامل اللفظي الناصبة.

فقد وضح بذلك فرقاً ما بين حالي المبتدأ والفاعل في وصف تعليل ارتفاعهما، وأنهما، وإن اشتركا في كون كل واحد منهما مسنداً إليه، فإن هناك فرقاً (أبو الفتح، الخصائص، د، ت، ج1، ص197). أما العامل فمشرط بتقدمه على المعمول.

ومن المفارقات بين الإسناد والعامل أن المبتدأ مسند إليه وعامله معنوي، و الفاعل مسند إليه وعامله لفظي (ابن الصائغ، اللوحة، 2004، ص296)، وأن الإسناد مرتبط بالمعنى، ولا يتأثر بالرتبة.

أولاً: الإسناد لغة واصطلاحاً

الإسناد في اللغة الاعتماد، فكل مسندٍ معتمدٌ عليه. قال الخليل: "كلُّ شيءٍ أُسْنِدْتُ إليه شيئاً، فهو مسند. والكلامُ سَنَدٌ ومُسْنَدٌ، كقولك: عبد الله رجلٌ صالحٌ، فعبد الله سند، و رجل صالحٌ مُسْنَدٌ إليه... والمُسْنَدُ: الدهر؛ لأنَّ الأشياء تُسْنَدُ إليه، تقول: كان كذا في زمان كذا(الخليل، العين، 228/7)، و فُلانٌ سَنَدٌ أي مُعْتَمَدٌ (الرازي، مختار الصحاح، 1999، ج1، ص155)، وجاء في لسان العرب: "وكلُّ شيءٍ أُسْنِدْتُ إليه شيئاً، فهو مُسْنَدٌ. وَقَدْ سَنَدَ إلى الشيءِ يَسْنُدُ سُنُوداً، واسْتَنَدَ، وتَسَانَدَ، وأَسْنَدَ، وأَسْنَدَ غيره. ويُقَالُ: ساندتهُ إلى الشيءِ فهو يَسَانُدُ إليه أي أُسْنِدْتُهُ إليه... وَمَا يُسْنَدُ إليه يُسَمَّى مِسْنَدًا ومُسْنَدًا، وَجَمْعُهُ الْمَسَانِدُ... وتَسَانَدْتُ إليه: اسْتَنَدْتُ. وساندت الرجل مساندةً إذا عاضدته، وكانفته (ابن منظور، اللسان، 1414هـ، ج3، ص221).

والمسند من الحديث: ما اتصل إسناده حتى يُرفع إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- والمرسل والمنقطع: ما لم يتصل (الأزهري(المتوفى: 370هـ)، تهذيب اللغة، 2001، ج12، ص255).

و الإسناد عند النحاة ليس بعيداً في مفهومه عن المعنى اللغوي، قال أبو حيان: "الإسناد هو الإلصاق والإضافة، تقول: أسندت ظهري إلى الحائط، إذا ألصقته به وأضفته إليه، وهذا المعنى موجود في كل واحد منها؛ لأن كلا منهما قد أسند إلى صاحبه، فقد صار بينهما تساند، ولا مشاحة في الاصطلاح (أبو حيان، التذييل والتكميل، د، ت، ج1، ص48).

تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي

وقال الشريف الجرجاني: "الإسناد: في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه. وفي اللغة: إضافة الشيء إلى الشيء (التعريفات) (816هـ)، 1983، ص 23).

فالإسناد عند النحاة هو اعتماد أحد ركني الجملة على الآخر، والبناء عليه. قال سيبويه: " هذا باب المسند والمسند إليه. وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجِدُ المتكلمُ منه بدأً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك.

ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدُّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلُ بدُّ من الآخر في الابتداء (سيبويه، الكتاب، 1988، ج1، ص23).

ولا ينعقد تركيب مفيد إفادة جزئية أو كلية بدون الاسم المسند. قال الرضي: "الكلام لا يستغني عن إسناد، والإسناد لا يتأتى بدون مسند، ومسند إليه. فالاسم يكون مسنداً، ومسنداً إليه، فلذلك صح أن يتألف بكلام من اسمين دون فعل ولا حرف، والفعل يسند، ولا يسند إليه، والحرف لا يسند، ولا يسند إليه (الرضي، شرح الكافية، 1975، ج1، ص160)، (السيوطي، الهمع، د، ج1، ص52).

والإسناد ضربان الأول أصلي متعلق بأصول الجملة، ويتحقق من إسناد الخبر إلى المبتدأ، والفعل إلى الفاعل، في الجملتين الاسمية والفعلية، وفرعي -غير الأصلي- في الجمل المتفرعة عن الأصل كجملة الحال أو غيرها، أو كعمل المشتقات ضمن الجملة الأصلية (بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربية، 2006، 213).

وقد اختلف النحاة في تحديد المقصود بالمصطلح، فسيبويه يرى المبتدأ مسنداً، والخبر مسنداً إليه. قال: " فالمبتدأ مُسند والمبني عليه مسند إليه (سيبويه، الكتاب، 1988، ج2، ص78). قال الدكتور محمد حماسة: " هذا التحديد خلاف المشهور بين النحاة من بعده، أن المبتدأ هو المسند إليه، والخبر هو المسند في الجملة الاسمية، وأما في الجملة الفعلية، فالفعل مسند والفاعل مسند إليه (حماسة، بناء الجملة العربية، 2003، 33)، (الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، 2011، 140-143)، الحمزاوي، الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه، 2011، ص19-20). فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، 2009، ص12). وبذلك يكون سيبويه أقرب إلى المعنى اللغوي الذي ذكره الخليل حيث جعل المبتدأ مسنداً والمبني عليه مسند إليه. قال الخليل: " كلُّ شيءٍ أُسْنَدَتْ إليه شيئاً، فهو مسند. والكلامُ سَنَدٌ ومُسْنَدٌ، كقولك: عبد الله رجلٌ صالحٌ، فعبد الله سند، ورجل صالحٌ مُسْنَدٌ إليه (الخليل، العين، 228/7) واعتمد سيبويه صيغة المبني والمبني عليه كمرادفين للمسند والمسند إليه، فالمسند المبني، والمسند إليه المبني عليه. قال سيبويه: " المبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلاماً. والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما

فؤاد رمضان حمادة

بعده عليه، فهو مسندٌ ومسندٌ إليه (سيبويه، الكتاب، 1988، ج 2، ص 126-127). وقال: "فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين، وذلك عبد الله ذاهباً، وهذا عبد الله معروفاً. فهذا اسمٌ مبتدأٌ يبني عليه ما بعده وهو عبد الله. ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبنى عليه أو يبني على ما قبله. فالمبتدأُ مسندٌ والمبني عليه مسندٌ إليه (سيبويه، الكتاب، 1988، ج 2، ص 78).

وذهب أكثر المتأخرين من النحاة إلى إطلاق مصطلح "المسند إليه" أو المحكوم عليه على المبتدأ والفاعل، وإطلاق مصطلح "المسند" أو المحكوم به على الفعل والخبر. قال أبو حيان: "اصطلاح المسند والمسند إليه ما هو جار على أكثر ألسنة النحاة من أن المسند إليه هو المحكوم عليه، والمسند هو المحكوم به (أبو حيان، التذليل والتكميل، د، ج 1، ص 48).. وقال ابن هشام: "قَامَ زيد ف (قَامَ) فعل مُسندٌ، وزيد اسمُ مُسندٍ إِلَيْهِ، وَالِاسْمُ نَحْوُ: زيدُ أَخوكُ، فالأخُ مُسندٌ، وزيدُ اسمُ مُسندٍ إِلَيْهِ (ابن هشام، شرح شذور الذهب، د، ج 2، ص 23)، (ابن هشام، أوضح المسالك، د، ج 2، ص 132)، (ابن يعيش، شرح المفصل، 2001، ص 221)، (ابن مالك، شرح التسهيل، 1990، ج 1، ص 307)، (ابن الناظم، شرح ابن الناظم، 2000، ص 158)، (أبو حيان، التذليل والتكميل، د، ج 3، ص 322)، (العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1995، ج 1، ص 148).

وتبعمهم كثير من المعاصرين. قال الغلاييني: "المسندُ إليه هو الفاعلُ، ونائبُهُ، والمبتدأُ، واسم الفعلِ الناقص، والأحرف التي تعملُ عملَ "ليس" واسمُ "إن" وأخواتها، واسمُ "لا" النافية للجنس" (الغلاييني، جامع الدروس العربية، 1993، ص 13)، (الراجحي، التطبيق النحوي، 1993، ص 86)، (رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، 1997، ص 193)، (تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 2006، ص 96)، (حسن، عباس، النحو الوافي، 1398هـ، ص 28)، (سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، 2003، ص 227)، (عبدالله، الجملة العربية، 2002، ص 29). وقد استعمل بعض النحاة الحديث والمحدث عنه بدلا من المسند والمسند إليه، ويجعلون الحديث مقابلا للفعل أو الخبر المسند، والمحدث عنه مقابلا للمبتدأ و الفاعل المسند إليه. قال ابن السراج: "المبتدأُ يبتدأُ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل: أن الفاعل مبتدأٌ بالحديث قبله، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق، فإنما بدأت "بزيد" وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق، والحديث عنه بعده، وإذا قلت: ينطلق زيد، فقد بدأ بالحديث، وهو انطلاقه، ثم ذكرت زيدا المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث. فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعاً محدث عنهما (ابن السراج، الأصول في النحو، د، ج 1، ص 58-59). وقال ابن الوراق: "المُبتدأُ مُحدثٌ عَنْهُ، كَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ مُحدثٌ عَنْهُ (ابن الوراق، علل النحو، 1999، ج 1، ص 263).

تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي

ويبدو أن هذا الخلاف في تحديد مدلول المصطلح كان أوسع من ذلك عند القدماء، فالسيرافي يذكر أربعة أوجه لمدلول المسند والمسند إليه. قال في شرح عبارة سيبويه: "أما قوله: " المسند والمسند إليه " ففيه أربعة أوجه أجودها وأرضاهها: {الأول} أن يكون " المسند " معناه " الحديث " و " الخبر "، و " المسند إليه " المحدث عنه، ... فالمسند هو الفعل، وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل، وهو الاسم المخبر عنه. والوجه الثاني: أن يكون التقدير فيه: هذا باب المسند إلى الشيء، والمسند ذلك الشيء إليه، وحذف من الأول، اكتفاء بالثاني، وذلك هو الاسم والخبر، والفعل والفاعل، وكل واحد منهما محتاج إلى صاحبه، وكل واحد منهما مسند إلى صاحبه؛ لاحتياجه إلى صاحبه، إذ لا يتم إلا به؛ كقولك لمن تخاطبه: " إنما أمري مسند إليك "، أي أنا محتاج إليك فيه، وأنت قيمه. والوجه الثالث: أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كل حال، والمسند إليه هو الأول...

الوجه الرابع: وهو أن يكون المسند هو الأول على كل حال، والمسند إليه الثاني على كل حال... فتبين هذه الوجوه فإنها محتملة كلها (السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 2008، ج1، ص173-174).

والأصل في المصطلح أن يكون محدد الدلالة؛ لأن المصطلحات حدود، والخلط فيها يؤدي إلى الإرباك والفوضى، وسنأخذ برأي الجمهور لشهرته وانتشاره.

ثانياً: التركيب الإسنادي وتَشكُّل الجمل

للتراكيب في اللغة أكثر من شكل. منها: المركب المزجي، والمركب الإضافي، والمركب الإسنادي. ويعد المركب المزجي والمركب الإضافي من متممات اللفظ المفرد. أما المركب الإسنادي، فهو نسبة أحد الجزأين إلى الآخر، نسبة تركيبية، أفاد أم لم يفد (الميناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، 1990، ص51). فهو أصل لتكون الجمل، وليس متمماً للمفرد. فالإسناد عند النحاة أصل في ذاته، ولا ينعقد تركيب صحيح بغيره، لأن كل جزء يلحق بالجملة يعتمد عليه. قال الرضي: "الكلام لا يستغني عن الإسناد، والإسناد لا يتأتى بدون مسند، ومسند إليه (الرضي، شرح الكافية، 1975، ج1، ص160). وتتمركز ظاهرة الإسناد حول الاسم، فالإسناد إحدى علامات الاسم، وبدونه لا ينعقد الإسناد. قال الزمخشري: "الاسم هو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران. وله خصائص منها: جواز الإسناد إليه (الزمخشري، المفصل، 1993، ص23).

فؤاد رمضان حمادة

وينعقد الإسناد بين اسمين أو بين اسم وفعل، ولا ينعقد بفعلين، ولا بحرفين، ولا بحرف وفعل. قال ابن يعيش: "التركيب الذي ينعقد به الكلام، ويحصل منه الفائدة، فإن ذلك لا يحصل إلا من اسمين، نحو: "زيدٌ أخوك"، و"اللهُ إلهنا"، لأن الاسم كما يكون مخبراً عنه، فقد يكون خبراً، أو من فعلٍ واسم، نحو: "قام زيدٌ"، و"انطلق بكرٌ"، فيكون الفعل خبراً، والاسم المخبر عنه. ولا يتأتى ذلك من فعلين؛ لأن الفعل نفسه خبرٌ، ولا يفيد حتى تُسندَه إلى مُحدِّثٍ عنه، ولا يتأتى من فعلٍ وحرفٍ، ولا حرفٍ واسم؛ لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل، فهو كالجُزءِ منهما، وجزءُ الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً (ابن يعيش، شرح المفصل، 2001، ج1، ص73).

ولم يشترط كثير من النحويين في التركيب الإسنادي الإفادة، ولا القصد، فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالإسناد (المرادي، توضيح المقاصد، 2008، ج1، ص270). وفق قواعد نظم الألفاظ في اللغة؛ ولو فسد المعنى. هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس.

وأما المحال فقولك: سأيتك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وشربت ماء البحر " ونحوه.

وأما المستقيم القبيح، فأنت تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكى زيدا يأتيتك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فأنت تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس (سيبويه، الكتاب، 1988، 26/1). وبهذا يكون سيبويه قد أجاز الجمع بين صحة التركيب وفساد المعنى.

لذلك فرق النحاة بين الجملة والكلام. قال خالد الأزهرى: "الجملة أعم من الكلام؛... فكل كلام جملة؛ لوجود التركيب الإسنادي، ولا ينعكس عكسا لغويا. أي: ليس كل جملة كلاما؛ لأنه يعتبر فيه الإفادة، بخلافها. ألا ترى أن جملة الشرط. نحو: قام زيد. من قولك: إن قام زيد، قام عمرو. تسمى جملة؛ لاشتغالها على المسند والمسند إليه، ولا تسمى كلاما؛ لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه؛ لأن إن الشرطية أخرجته عن صلاحيته؛ لذلك لأن السامع ينتظر الجواب. وكالقول في جملة الشرط القول في جملة الجواب أي جواب الشرط وهي جملة قام عمرو من المثال المذكور تسمى جملة ولا تسمى كلاما (الأزهرى (المتوفى: 905هـ)، شرح التصريح، 1996م، 31)، (مازن المبارك، المباحث المرضية، 1987، ص65-66).

ويسمى النحاة طرفي الإسناد في الجملة "العمدة"؛ لأنهما أصل التراكيب في اللغة، ونواة الجملة، ومنهما تتفرع الفروع، وتتعلق بهما (مصطفى حميدة: نظام الارتباط، 1997، ص7). قال ابن مالك: "والعمدة مسند أو مسند إليه" (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، د، ج3، ص1384)،

تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي

والأصل في طرفي الإسناد الذكر أو التقدير. فالعمدة في الاصطلاح: ما عَدَمَ الاستغناء عنه أصيلاً لا عارض، كالمبتدأ والخبر. والفضلة في الاصطلاح: ما جواز الاستغناء عنه أصيلاً لا عارض، كالمفعول والحال. وإن عرض للعمدة جواز الاستغناء عنه لم يخرج بذلك عن كونه عمدة، وإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها فضلة (ناظر الجيش، تمهيد القواعد، 1428هـ، ج5، ص2244).

ويُسمى المركبُ الإسنادي جُملةً أيضاً. (الغلابي، جامع الدروس العربية، 1993، ج1، ص13). قال ابن يعيش: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك. أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر. وتسمى الجملة (ابن يعيش، شرح المفصل، 2001م، ج1، ص23).

والأصل في طرفي الإسناد الاختلاف والتكامل، ففي الجملة الفعلية جاء التركيب من فعل واسم، وفي الجملة الاسمية جاء التركيب من اسمين مختلفين في خصائصهما، فلا ينعقد إسناد حقيقي بين لفظين بالمعنى نفسه إلا مع اختلاف في التنكير والتعريف. قال ابن يعيش: "وإنما كان التعريف مختصاً بالاسم، لأنَّ الاسم يُحدِّثُ عنه، والمحدِّثُ عنه لا يكون إلا معرفةً، والفعلُ خبرٌ، وقد ذكرنا أنَّ حقيقة الخبر أن يكون نكرةً. ولا يصحُّ أيضاً تعريفُ الحرف، لأنَّه لما كان معناه في الاسم والفعل، صار كالجزم منهما، وجزءُ الشيء لا يُوصَفُ بكونه معرفة ولا نكرةً، فلذلك كانت أداة التعريف مختصةً بالاسم" (ابن يعيش، شرح المفصل، 2001، ج1، ص87).

وقد انعكس مفهوم الإسناد والعامل على أصول الجمل، فعَدَّ بعض النحاة الجملة الاسمية أصلاً للتراكيب؛ لتقدم الاسم فيها، ولأنَّه مركز الإسناد في اللغة، قال ابن عقيل: "الأصل لتقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك؛ لأنَّ الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس (ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1980، ج1 ص227). وجعلوا الجملة الفعلية تبعا للجملة الاسمية. "وعزى هذا الرأي إلى سيبويه وَوَجَّهَهُ أَنَّهُ مَبْدُوءٌ بِهِ فِي الْكَلَامِ، وَأَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنْ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً، وَإِنْ تَأَخَّرَ، وَالْفَاعِلُ تَزُولُ فَاعِلِيَّتُهُ إِذَا تَقَدَّمَ، وَأَنَّهُ عَامِلٌ مَعْمُولٌ، وَالْفَاعِلُ مَعْمُولٌ لَا غَيْرَ (السيوطي، الهمع، دت، ج1، ص359). قال سيبويه: "اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت عبد الله منطلقاً إن شئت أدخلت رأيتُ عليه فقلت رأيتُ عبدَ الله منطلقاً، أو قلت كان عبدُ الله منطلقاً، أو مررتُ بعبدِ الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحدُ أول العدد، والنكرة قبل المعرفة (سيبويه، الكتاب، 1988، ج1، ص23). ويرى أصحاب هذا الرأي أن الأصل في ترتيب الجملة الفعلية تقدم الفاعل على الفعل؛ لأنَّ الفاعل أسبق من الفعل في الوجود، وهو محدثه.

فؤاد رمضان حمادة

قال ابن يعيش: "اعلم أن القياس في الفعل - من حيث هو حركة الفاعل في الأصل - أن يكون بعد الفاعل؛ لأن وجوده قبل وجود فعله (ابن يعيش، شرح المفصل، 2001، ج1، ص202).

والذين يعتمدون العامل يجعلون الجملة الفعلية أصل التركيب لتقدم الفعل العامل، ويلحقون به الجملة الاسمية. قال السيوطي: "قيل الفاعل أصل والمبتدأ فرع عنه، وعزي للخليل، ووجهه أن عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، فإنه إنما رُفِعَ للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني (السيوطي، الهمع، دت، ج1، ص359). وهؤلاء ينسبون الإسناد للفعل، ويحملون عليه غيره من العوامل، ويجعلون معموله أصلاً لغيره، فيقدمون الفاعل، ويحملون المبتدأ عليه. وقال ابن الوراق: "المبتدأ مُحدث عنه، كما أن الفاعل مُحدث عنه، فلما استحق الفاعل الرفع ... حمل المبتدأ عليه (ابن الوراق، علل النحو، 1999، ص263). وقال ابن الصائغ "الرفع هو أنتم القاب الإعراب؛ ولهذا كان إعراباً لما هو عمدة في الكلام، وهو الفاعل، وما حمل عليه (ابن الصائغ، اللحة، 2004، ج1، ص149).

وذهب فريق ثالث إلى أن كل جملة منهما أصل قائم بذاته، وليس أحدهما بمحمول على الآخر، ولا فرع عنه، واختاره الرضي، ونقله عن الأخصس وابن السراج (السيوطي، الهمع، دت، ج1، ص359)، (ابن السراج، الأصول في النحو، دت، ج1، ص58).

ثالثاً: الإسناد والإعراب

اختلطت المعاني النحوية بالعامل في الدرس النحوي، فالإسناد مرتبط بالأسماء، وما يعنونها من المعاني، كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وهذه المعاني مرتبطة بالإعراب. "فلو لم تعرب الأسماء؛ لالتبست هذه المعاني بعضها بعض، يدل ذلك على ذلك أنك لو قلت: ما أحسن زيداً! لكنت متعجباً، ولو قلت: ما أحسن زيداً؛ لكنت نافيّاً، ولو قلت: ما أحسن زيداً؛ لكنت مستفهماً، ولو لم تعرب في هذه المواضع؛ لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض؛ وإزالة الالتباس واجب (الأنباري، أسرار العربية، 1999، ص48).

وقد ربط النحاة كل معنى من هذه المعاني بحركة من حركات الإعراب. فالضمة علم الفاعلية والفتحة علم المفعولية، والكسرة علم الإضافة. ويرجع معظم النحاة الرفع للفاعلية باعتباره معمولاً لعامل لفظي. قال الزمخشري: "وجوه الإعراب هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معنى: فالرفع علم الفاعلية ... وكذلك النصب علم المفعولية... والجر علم الإضافة (الزمخشري، المفصل، 1993، ص37)، (الرماني، منازل الحروف، دت، ص84). (السيوطي، الاقتراح، 1989، ص181).

تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي

وقد يذكرون الإسناد ويعنون الفاعلية. قال السيوطي: "رفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع؛ لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة؛ لوجود علة وقوع الفعل عليه، وجر كل ما دخل عليه حرف الجر، لوجود عامله، وكذلك وجود الجزم في كل ما دخل عليه حرف الجزم؛ لوجود عامله (السيوطي، الاقتراح، 1989، ص181).

وقد يربطون الرفع بالفاعل؛ لأنه عمدة المرفوعات. قال ابن الصائغ: "الرَّفْعُ هُوَ أُمَّ الْقَابِ الإِعْرَابِ؛ ولهذا كان إعراباً لِمَا هُوَ عُمْدَةٌ فِي الْكَلَامِ، وَهُوَ الْفَاعِلُ، وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ، وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ لَا يُوجَدَانِ حَتَّى يَتَقَدَّمَهُمَا الرَّفْعُ، كَقَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَمَرَزْتُ بِرَيْدٍ، وَالنَّصْبُ عُمْدَةُ الْمَفْعُولِ، وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ، وَالْجَرُّ عُمْدَةُ الْإِضَافَةِ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا (ابن الصائغ، اللوحة، 2004، ج1، ص149)، (السيوطي، الاقتراح، 1989، ص181).

وقد تناول إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو ارتباط الإعراب بالمعاني. في قوله: "وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على المعاني، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها... فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة مرفوعة يراد أن يسند إليها، ويتحدث عنها، أما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في كتاب محمد وكتاب لمحمد، ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه، إلا أن يكون في ذلك بناء أو في نوع من الإتيان، أما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دلالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك. فهي بمثابة السكون في لغة العامة فلا إعراب الضمة والكسرة فقط، وليست بنية مقطوع، ولا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة، ونظم الكلام (إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، 1992، ص50).

وخالف إبراهيم مصطفى رأي النحاة في اعتبار الفتحة غير دالة على شيء في قوله: "أما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دلالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك. فهي بمثابة السكون في لغة العامة (إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، 1992، ص51-52). والمشهور عند النحاة أن الفتحة علم المفعولية. قال شهاب الدين الأندلسي: "الجرُّ عِلْمُ الْإِضَافَةِ، وَالرَّفْعُ عِلْمُ الْفَاعِلِيَّةِ، وَالنَّصْبُ عِلْمُ الْمَفْعُولِيَّةِ (شهاب الدين الأندلسي، الحدود، 2001، 448)، (الزمخشري، المفصل، 1993، 37)، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1995، ج1 ص65)، (ابن الحاجب، الكافية، 2010، ص11).

وخالف إجماع النحاة في نسبه الرفع للإسناد، وليس للعامل، فالنحاة يربطون الضمة بالفاعلية، ولا يربطونها بالإسناد؛ لأن عامل الفاعل لفظي. قال ابن مالك: "رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه، لا الإسناد...؛ لأن الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه، وليس

فؤاد رمضان حمادة

عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر، ولأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعل موجود، فلا عدول عنه (ابن مالك، شرح التسهيل 1990، ج2، ص107). وما ذهب إليه إبراهيم مصطفى له وجاهته، ويعيد للتركيب علاقتها بالمعاني، فالرفع لا يرتبط بالفاعلية دون غيرها، كما ذهب النحاة، بل يتجاوز ذلك إلى المبتدأ والخبر كما يكون في المفعول به والمصدر والظرف والجار والمجرور مع الفعل مغير الصيغة عند رفعه لما ينوب عن الفاعل، ولا يقتصر على الفاعلية. وهذا ما ذكره ناظر الجيش في قوله: "الرفع للعمدة. وهي مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو نائبه، أو شبيهه به لفظاً وأصلها المبتدأ، أو الفاعل، أو كلاهما أصل (تمهيد القواعد، 1428هـ، ج2 ص840، ج3، ص242).

ويؤكد هذا المذهب تسمية سيوييه نائب الفاعل المفعول المرفوع. قال سيوييه: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول آخر، والمفعول الذي لم يتعد إليه فاعل، ولم يتعد فعله إلى مفعول آخر. والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول، كما يرتفع الفاعل؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل (سيوييه، الكتاب، 1988، ج1، ص33-34).

وبهذا التعبير الصريح عند سيوييه يكون المسند إليه مفعولاً في المعنى كما كان فاعلاً، بما يخل بأصل النظرية التي تقول: إن الرفع علم الفاعلية، وليس الإسناد، وأن اشتراكهما في الرفع لا يغير أصل المعنى الإسنادي. قال العكبري: "إنما أقيم المفعول مقام الفاعل ليكون الفعل حديثاً عنه إذ الفعل خبر، ولا بد له من مخبر عنه، ولما أقيم مقامه في الإسناد إليه رُفِعَ كما رفع الرفع له الفعل المسند إليه (العكبري، الباب، 1993، ج1، ص158).

وظل الإسناد محتفظاً بأصوله التركيبية، وبمعناه بغض النظر عن التحولات التركيبية التي قد تلحق بالجملة. فلا تفقد عناصر الإسناد صفتها بعد دخول الحروف العاملة أو المهمله عليها، ولذلك تعامل النحاة مع الجمل الاسمية التي دخلت عليها حروف الاستفهام، وحروف النفي، أو الحروف العاملة مثل "إن" وأخواتها، وحروف الجر على أنها جملة اسمية. قال المبرد: "إذا قلت إن زيدا منطلق كأن بمنزلة قولك زيد منطلق في المعنى، وإن غيرت اللفظ (المبرد، المقتضب، د، ت، 107/4)، وقال ابن جني: "ومن إصلاح اللفظ قولهم: كأن زيدا عمرو. اعلم أن أصل هذا الكلام: زيد كعمرو، ثم أرادوا تأكيد الخبر، فزادوا فيه "إن" فقالوا: إن زيدا كعمرو، ثم إنهم بالغوا في تأكيد التشبيه، فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به، وإعلاماً بأن عقد الكلام عليه (ابن جني، الخصائص، د، ت، ج1، ص318).

فأصول الجملة الاسمية باقية، والإسناد لم يغادر الجملة، بعد دخول إن وأخواتها، و كان وأخواتها، و ظن وأخواتها، وتدرس هذه الأبواب ضمن مباحث الجملة الاسمية في معظم كتب النحو، على الرغم من إحداث تغيير في الحركات. ولم يستطع النحاة تجاوز الإسناد رغم انشغالهم بآثار

تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي

العامل اللفظية. فقد راعى النحاة في العامل الجانب الشكلي، وأثارة اللفظية، وما يحدث من تغيير في حركة الإعراب، ومساهمته في إصلاح اللفظ، ولكنه لا يلغي المعاني الأصيلة. ويغلب الحديث عن الإعراب والمعنى عند النحاة في باب التفريق بين الفاعل والمفعول. قال العكبري: "تترك الفاعلية والمفعولية بالمعنى، فالأسماء المقصورة لا يظهر فيها إعراب ومعانيها مدركة (العكبري، مسائل خلافية في النحو، 1992، 97). ويستغنون عن الإعراب بالرتبة، ويجعلون الرتبة أصلاً، و الإعراب فرعاً عليه. قال ابن جني: "فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشري، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه. قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب (ابن جني، الخصائص، د، ت، 36/1).

ولا يشترط النحاة الرتبة فيما هو مدرك بالقربية العقلية. نحو: "أكل يحيى كمثري: لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت" (ابن جني، الخصائص، د، ت، 36/1). والحركة الإعرابية مرتبطة عند النحاة بالعامل، وليس بالمعنى، والراجح أن الحركة قرينة من القرائن كالرتبة والقرينة العقلية، وأن الحاجة للحركة لا تظهر إلا مع التقديم والتأخير.

رابعاً: الإسناد والعامل في الجملة الفعلية

يبدر التعارض بين الإسناد والعامل في الجملة الفعلية في أكثر من موضع، فالاسم في الإسناد هو مركز الجملة، والفعل تبعه، وعكس ذلك تماماً العامل، فالفعل مركز الجملة والفاعل معموله. وبذلك تتشكل في الجملة الفعلية علاقتان: علاقة الإسناد بين الفعل والفاعل، ورباطها معنوي، وعلاقة العامل وهي لفظية.

فالأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يكون الفعل المسند بعد الفاعل المسند إليه؛ لأنه أسبق منه في الوجود، وهو محدثه. قال ابن يعيش: "اعلم أن القياس في الفعل، من حيث هو حركة الفاعل، في الأصل أن يكون بعد الفاعل؛ لأن وجوده قبل وجود فعله (ابن يعيش، شرح المفصل، 2001، ج1، ص202).

وعلى الرغم من إقرار النحاة بالإسناد، فأنهم يتراجعون عن ذلك عند الحديث عن العامل. فالإسناد عندهم علاقة معنوية غير مؤثرة في الألفاظ. أما العامل فهو المؤثر.

2- رفع الفاعل

يرى النحاة الفاعل مرفوعاً بعامل لفظي، وهو الفعل، وما في معناه. قال العكبري: "العامل في الفاعل الفعل المسند إليه، وهذا أسد من قولهم العامل إسناد الفعل إليه؛ لأن الإسناد معنى،

فؤاد رمضان حمادة

وَالْعَامِلُ هُنَا لَفْظِي...؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعْمَلُ إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ نِسْبَةٌ إِلَى الْإِسْمِ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ شُرُوطِ عَمَلِ الْفِعْلِ الْإِسْنَادُ وَالنَّسْبَةُ تَجَوَّزُوا بِمَا قَالُوا (العكبري، اللباب، 1995، ص152).

ويعلل النحاة عمل الأفعال في الأسماء باختصاصها. قال العكبري: "الْفِعْلُ لَفْظٌ مُخْتَصٌّ بِالْإِسْمِ، وَالِاخْتِصَاصُ مُؤَثَّرٌ فِي الْمَعْنَى، فَوَجِبَ أَنْ يُؤَثَّرَ فِي اللَّفْظِ كَعَوَامِلِ الْفِعْلِ، وَأَنَّ الْمُوجِبَ لِمَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ هُوَ الْفِعْلُ، فَكَانَ هُوَ الْمُوجِبَ لِلْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ (العكبري، اللباب، 1995، ج1، ص151). وهي العلة التي اعتمدها النحاة في إعمال حروف المعاني، فكل حرف عامل مختص بما عمل فيه (الأبياري، الإنصاف، 2003، ج1، ص63).

والمقصود بالعامل الفعلي عند النحاة منطوق الفعل بغض النظر عن مدلوله، وكأنه عمل للفظ أو الصيغة دون الالتفات إلى المعنى المترتب على الإسناد الدلالي. قال السيرافي: "اعلم أن قولنا: فاعل، وفعل، ليس المقصد فيه أن يكون الفاعل مخترعاً للفعل على حقيقته، وإنما يقصد في ذلك أن اللفظ الذي لقبناه فعلاً في أول الكتاب الدال بصيغته على الأزمنة المختلفة متى ما بنيناه لاسم ورفعناه به، سواء كان مخترعاً له، أو غير مخترع رفعناه به، وسمّيناه فاعلاً من طريق النحو، لا على حقيقة الفعل، ألا ترى أنا نقول: "مات زيد"، ولم يفعل موتاً، ونقول من طريق النحو: "مات فعل ماضٍ و"زيد" فاعله، و"طلعت الشمس" و"انتصبت الخشبة" و"نظف ثوبك"، وما أشبه ذلك من الأفعال التي لا تحصي. وقد ينقل الفعل عن الاسم الذي سميناه فاعلاً، ويحذف الفاعل، ويغير لفظ الفعل، ويرفع به ما كان مفعولاً في اللفظ، كقولنا: "ضرب زيد عمراً"، تحذف زيدا، وتغير الفعل، وتبنيه لعمرو (السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 2008، ج1، ص261)، (ابن الحاجب، الأمالي، 1989، ج2، ص886).

ولذلك عمل الفعل التام نحو: ضرب، والفعل الناقص نحو كان، والفعل الجامد نحو: ليس، وعسى، ونعم، وبئس، وحبذا، وفعل التعجب (ابن الأثير، المتوفى: 606 هـ)، البديع في علم العربية، 1420هـ، ج1، ص432). لشبهها للفعل في التصرف، والافتقار إلى المرفوع كالفعل.

والفعل في الجملة الفعلية مركز الجملة، وكل ما في الجملة من متعلقاته. قال ابن يعيش: "الفعل المتعدّي إنما جيء به للحديث عن الفاعل والمفعول، فهو حديث عن الفاعل بأن الفعل صدر عنه، وعن المفعول بأن الفعل وقع به (ابن يعيش، شرح المفصل، 2001، ج4، ص313-314). وقد اتفق النحاة على رفع الفاعل، واختلفوا في علة رفعه، فذهب بعضهم إلى أن رفعه الإسناد، وذهب قوم إلى أن رفعه شبهه للمبتدأ، وزعم خلف أن رفعه معنى الفاعلية، وذهب قوم إلى أن رفعه إحداثه الفعل، وذهب الكسائي إلى أن رفعه كونه داخلاً في الوصف (السيوطي، الهمع، دت، ج1، ص575).

تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي

وقد رد أصحاب نظرية العامل من النحاة كل هذه الأقوال؛ لأن العمل عندهم للألفاظ، ولا عمل للمعاني. قال ناظر الجيش: "وأما الرفع للفاعل فهو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه، هذا هو المذهب الصحيح وعليه التعويل وهو رأي سيبويه ... وهو الحق.

وقد قيل في الرفع للفاعل أقوال غير ذلك لا معول على شيء منها. فمنها: أنه الإسناد، وهو ... مذهب خلف، ورده بأن الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه، وليس عملهما في أحدهما بأولى من عملها في الآخر، وبأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعل موجود فلا عدول عنه.

ومنها: أن الرفع للفاعل هو شبهه بالمبتدأ، وذلك أنه يخبر عنه بفعله كما أن المبتدأ يخبر عنه بالخبر، ويرد هذا بأن الشبه معنى، والعمل لا ينسب إلى المعنى مع وجود لفظ يمكن عمله... ومنها: أن الرفع له كونه فاعلاً في المعنى، وهذا في غاية الوهن بل دليل أن نحو: زيد. في. ما قام زيد. فاعل، وهو لم يفعل شيئاً، ومثل هذه الأقوال لا ينبغي التشاغل بها (ناظر الجيش، تمهيد القواعد، 1428 هـ، ج4، ص1580)، (ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 1990، ج2، ص107)، (أبو حيان، التذييل والتكميل، د، ت، ج6، ص182).

فالفاعل عندهم لفظ صناعي، ولا يقصد به الفاعل المعنوي. قال ابن يعيش: "الفاعل في عُرْفِ أَهْلِ هَذِهِ الصَّنِيعَةِ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَسْمِيئُهُمْ إِيَّاهُ فَاعِلاً فِي الصُّوَرِ الْمُخْتَلِفَةِ مِنَ النَّفْيِ، وَالِإِجَابِ، وَالْمُسْتَقْبَلِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، مَا دَامَ مَقْدَماً عَلَيْهِ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ: "قَامَ زَيْدٌ"، وَ"سَيَقُومُ زَيْدٌ"، وَ"هَلْ يَقُومُ زَيْدٌ؟" وَ"زَيْدٌ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ فَاعِلاً، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْفِعْلَ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ، وَمَقْدَمٌ عَلَيْهِ، سِوَاءَ فَعَلٍ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ" (ابن يعيش، شرح المفصل، 2001، ج1، ص201).

ولا فرق بين نسبة الفعل إلى الفاعل الحقيقي، ونسبته إلى الفاعل المجازي. قال ابن الأثير: "أعلم أنّ الفاعل ينقسم ثلاثة أقسام: فاعل في اللفظ والمعنى، نحو: قام زيد، ويقوم عمرو، وفاعل في اللفظ دون المعنى، نحو: مات زيد، وينقضّ الجدار، وفاعل في المعنى دون اللفظ، نحو: أعجبنى ضرب زيد عمراً (ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ) البديع في علم العربية، 1420 هـ، ص100-101)، لأن زيد لم يفعل الموت، وإنما وقع عليه، فهو فاعل في اللفظ، ومفعول في المعنى.

ولا يتأثر الإسناد في انعقاد العلاقة بكون الألفاظ معربة أو مبنية، فيسند للفاعل الفعل

الماضي، وهو مبني، ويسند إليه الفعل المضارع، وهو معرب.

أما العامل فيختص بما هو معرب، وما هو عامل فيه؛ لذلك توقف النحاة عند البحث في

إعراب الفعل المضارع والفاعل، وتجنبوا الخوض في الأفعال الماضية؛ لأنها مبنية.

وحمل النحاة رفع نائب الفاعل بالفعل على رفع الفاعل المجازي؛ لأنهما مفعولان في المعنى.

قال الأثير: "فإن قيل: كيف يقام المفعول مقام الفاعل، وهو ضده في المعنى؟ قيل: هذا غير

فؤاد رمضان حمادة

غريب في الاستعمال، فإنه إذا جاز أن يقال: "مات زيد" وسُمِّي زيد فاعلاً، ولم يحدث بنفسه الموت، وهو مفعول في المعنى، جاز أن يقام المفعول -ههنا- مقام الفاعل، وإن كان مفعولاً في المعنى؛ (الأنباري، أسرار العربية، 1999، ص85)، (ابن الوراق، علل النحو، 1999، ص227)، (العكبري، التبيين، 1986، ص265).

فالإسناد أمر جامع لكل اسم مرفوع مسند للفعل، فإذا أسند الفعل للفاعل رفعه، وإذا أسند الفعل معيّر الصيغة إلى المفعول رفعه، وإذا أسند إلى المصدر (المفعول المطلق) رفعه، وإذا أسند إلى الظرف رفعه، وإذا أسند إلى ما لا تظهر عليه الحركة كان في محل رفع.

فلا يخلو الفعل من الإسناد لازماً كان أو متعدياً، فإن كان متعدياً قام المفعول مقام الفاعل، وإن كان لازماً قام المصدر والظرف والجار والمجرور مقام الفاعل. قال ابن جني: "فإن لم يكن الفعل مُتَعَدِّياً لم يجز إلا أن تذكر الفاعل؛ لئلاً يكون الفعل حديثاً عن غير مُحدث عنه، وذلك نحو: قام زيد، وقعد عمرو. لا تقول: قيم، ولا قعد. لما ذكرت لك؛ فإن اتصل به حرف جر أو ظرف أو مصدر جاز أن تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل (ابن جني، اللمع، د، ت، ص34).

وقد جعل النحاة رفع نائب الفاعل قياساً. قال الأنباري: "لا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلّة وحكم. وذلك مثل أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فنقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الأصل. فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والحكم هو الرفع، والعلّة الجامعة هي الإسناد.

والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل.

وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو (الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، 1957، ص93)

2- رفع الفعل المضارع

أجمع النحويون على أن الأفعال المضارعة معربة دون غيرها من الأفعال المسندة للفاعل؛ وهي ملحقة بالأسماء " بشرط سلامتها من نون الإناث، ونون التوكيد المباشرة (ابن هشام، أوضح المسالك، د، ت، ج1، ص62)، واختلفوا في علّة الرفع، فذهب البصريون إلى أن عامله معنوي، وأنه مرفوع لمشابهته الاسم، ولوقوعه موقع الاسم المبتدأ، فحمل عليه (الكرمي، دليل الطالبين، 2009، ص37). (المبرد، المقتضب، د، ت، ج2 ص1).

تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي

وذهب الكوفيون إلى أنه أعرب لدخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، وأنه يرتفع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة (الأنباري، الإنصاف، 2003، ج2، ص446-448)، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله (الأنباري، الإنصاف، 2003، ج2، ص448).

ولم يجعل النحاة الإسناد عاملاً في الفعل المضارع، لأنه معرض للعوامل قبله فيه، ولا تُشترط وحدة العمل في الفعل لوحدة المعنى، فقد يختلف الإعراب، ولا يختلف المعنى، فنفي الفعل المضارع يكون بـ (لا)، وهي غير عاملة، و بـ(لن)، وهي ناصبة، و بـ (لم)، وهي جازمة، وقد يتفق الإعراب، ويختلف المعنى، فالمضارع يكون منفياً مرفوعاً، ويكون مثبتاً مرفوعاً. فلا يشترط في المعنى الواحد أن يرتبط بوظيفة لفظية آلية واحدة.

خامساً: الإسناد والعامل في الجملة الاسمية

يبدو الإسناد في الجملة الاسمية أكثر توافقاً مع العامل من حيث كون كل منهما معنى من المعاني، فالإسناد معنوي والعامل معنوي، والمسند إليه متقدم على المسند، والعامل يجب تقدمه لفظاً أو حكماً على معموله.

وهذا المعنى الإسنادي هو الرابط بين ركني الجملة، والرافع لهما عند تجردهما للإسناد. قال الزمخشري: "وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما؛ لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث أن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه (الزمخشري، الفصل، 1993، 43).

وقد أجمع النحاة على رفع المبتدأ، واختلفوا في علة الرفع على خمسة أوجه كما ذكر العكبري في قوله: "وَأَخْتَلَفُوا فِي الْعَامِلِ فِي الْمُبْتَدَأِ عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ:
أحدها أنه الإبتداء وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً وهذا هو القول المحقق وإليه ذهب جمهور البصريين.
والقول الثاني أن العامل فيه تجرده عن العوامل اللفظية، وإسناد الخبر إليه. روي عن المبرد وغيره.

والتالث أن العامل فيه ما في النفس من معنى الإخبار. روي عن الزجاج.

والرابع أن العامل فيه الخبر.

والخامس أن العامل فيه العائد من الخبر، والقولان الأخيران مذهب الكوفيين (العكبري،

اللباب، 1995، ج1 ص125).

ويرجح النحاة الرفع بالتفرغ للإسناد، والتجرد من العوامل اللفظية، قال الزمخشري: "المبتدأ والخبر: هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: زيد منطلق. والمراد بالتجريد، إخلاؤهما من العوامل التي هي كان، وإن، وحسب وأخواتها؛ لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار

فؤاد رمضان حمادة

على الرفع... وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما؛ لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه (الزمخشري، المفصل، 1993، ص43). (الكرمي، دليل الطالبين، 2009، ص37).

وكان أبو إسحاق الزجاج يجعل الإسناد علة لرفع المبتدأ إذا تجرد من العوامل (ابن الوراق، علل النحو، 1999، ص264). إلا أن كثيراً من النحاة لم يتقبلوا هذا التفسير البسيط، تركوا الحكم الظاهر، وانطلقوا وراء العلل. "فجمهور البصريين وسيبويه يرون زافع المبتدأ معنوي، وهو الابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ. قال سيبويه: "واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ.

فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء (سيبويه، الكتاب، 1988، ج2، ص126-127). وقال سيبويه في إعمال المبتدأ في الخبر: "المبتدأ مُسند والمبنى عليه مسند إليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده (سيبويه، الكتاب، 1988، ج2، ص78). فالمبتدأ عندهم مرفوع، وليس في اللفظ ما يرفعه؛ فوجب أن يكون العامل معنوياً، وذلك المعنى هو الابتداء، والابتداء هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره، وجعلك له أولاً لثانٍ بحيث يكون ذلك الثاني حديثاً عنه (الكرمي، دليل الطالبين، 37).

وذهب فريق من البصريين إلى أن العامل في الخبر المبتدأ والابتداء. قالوا: لأننا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء، فوجب أن يعمل فيهما. وهذا القول عليه كثيرٌ من البصريين (ابن يعيش، شرح المفصل، 2001، ص123). وهذا أيضاً يمكن استنتاجه من قول سيبويه: "ولو قلت: أنت وشأنك كنت كأنك قلت: أنت وشأنك مقرونان، وكلُّ امرئٍ وضيعته مقرونان؛ لأنَّ الواو في معنى مع هنا، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ (سيبويه، 1988، ج1، ص300). وضعفه خالد الأزهرى لاجتماع عاملين معنوي ولفظي (الأزهرى، المتوفى: 905هـ)، شرح التصريح، على التوضيح، 2000، ص196-197).

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل في المبتدأ والخبر معنوي (ابن عقيل، 1980، ج1، ص201). لأنه طالب لهما فعمل فيهما وعليه الأخص، وابن السراج، والرماني (السيوطي، الهمع، دت، ج1، ص364). وضعف، لأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئاً. قال الأنباري: "الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف؛ فلا يعمل في شيئاً كالعامل اللفظي (الأنباري، الإنصاف، 2003، ص40)، (الأزهرى (المتوفى: 905هـ)، شرح التصريح، على التوضيح، 2000، ج1، ص196-197).

تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان (ابن هشام، المباحث المرضية، 1987، ص 34). لأن كلا منهما طالب الآخر ومحتاج له، وبه صار عمدة (السيوطي، الهمع، دت، ج1، 1ص364).

واعترض عليهم بمخالفة نظرية العامل وإعمال الخبر المتأخر في المبتدأ المتقدم. قال العكبري: "وأما نفس إسناد الخبر فغير عامل، لأن حكم العامل أن يكون قبل المعمول، وحكم أن يكون بعد المبتدأ، فهما يتنافيان. (العكبري، التبيين، 1986، ص 226) وقال ابن يعيش: "وهو { إعمال الخبر في المبتدأ } فاسد لأنه يؤدي إلى محال، وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمول. وإذا قلنا: إنهما يترافعان، وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال؛ لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولاً وأخيراً في حال واحدة (ابن يعيش، شرح المفصل 2001، 1ص222).

ومقصدهم بالابتداء هنا الابتداء الصناعي، وليس المعنوي، فقد تقدم على المبتدأ ألفاظ غير عاملة، ولا تخرجه عن الابتداء؛ لأنها غير عاملة. مثل: (هل) و (بل) و (لكن) و (حيث) و (همزة الاستفهام) و (إذ) و (لام الابتداء) و (أما) و (ألا) المخفقان اللذان لاستفتاح الكلام، و (أما) - بفتح الهمزة وتشديد الميم - التي لتفصيل الجملة، و(لولا) التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره (ابن الصائغ، اللوحة، 2004، ج1، ص301).

أما الأدوات العاملة، فتخرج المبتدأ عن الابتداء لفظاً؛ لأنها تغير إعراب أحد ركني الجملة، ويبقى معنى الإسناد ثابتاً؛ لأن أصل الكلام لا ينعقد بدونه. وهذه العوامل قسمان: عوامل زائدة في اللفظ. نحو: بحسبك درهم، فبحسبك مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة، فإن الباء الداخلة عليه زائدة، واحترز بشبهها من مثل: رب رجل قائم، فرجل مبتدأ، وقائم خبره، ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه. نحو: رب رجل قائم وامرأة (ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1980، ج1، ص201).

والقسم الآخر أدوات عاملة تؤثر في منطوق الجملة ومدلولها، فتخرج المبتدأ عن أوليته، وتؤثر في إعرابه، ولكنها لا تفقدها أصل العلاقة الإسنادية، مثل إن وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها (ابن الصائغ، اللوحة، 2004، ج1، ص301).

ولا شك أن العامل من صناعة النحاة، وضعوه واعتبروه مسلمة من المسلمات، ثم أقاموا به الحجة، مع ما في هذه النظرية من الثغرات، التي تنقضها في بعض الأحيان. ثم تجاوز النحاة العامل على العلل أكثرها منها، وازدحمت بها كتب النحو، حتى أصبحت حلبة صراع لإثبات القدرات العقلية، فما يراه البصريون ينكره الكوفيون، وما يراه فريق من البصريين، ينكره فريق آخر، وما يراه

فؤاد رمضان حمادة

فريق من الكوفيين ينكره فريق آخر، ثم جاء المتأخرون والمعاصرون فأدلوهم في آراء البصريين والكوفيين فقبلوا وردوا.

وعلى الرغم من تناقل النحاة لآراء بعضهم، فإن المتقدمين والمتأخرين، ومن جاءوا بينهم يكادون يجمعون على ضرورة تجريد درس النحوي من العلل، والاكتفاء بالعوامل المباشرة، وأثارها. وكان ابن جني ينسب الإعراب للمتكلم ويجعله هو العامل. قال: "العمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ. (ابن جني، الخصائص، د، ت، 1 ص 111).

ويرى الرضي أن المتكلم هو الموجد للعامل، و شبه العامل بالآلة التي يستخدمها، والاسم بموضع التأثر. قال: "إن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة عمدة، أو فضلة، أو مضاف إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة، والفضلة، والمضاف إليه بسبب توسط العامل، فالموجد لهذه العوامل هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوها الآلة؛ كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها؛ ولهذا سميت الآلات عوامل (الرضي، شرح الكافية 1975، ج1، ص25).

وقال ابن عقيل تعقيباً على الخلاف في العامل في المبتدأ والخبر: "وهذا الخلاف مما لا طائل فيه (ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1980، ج1، ص201).

وقال ابن مضاء: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادعائهم أن النصب، والخفض، والجزم، لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي، ويعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارة توهم في قولنا (ضرب زيداً عمراً) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب... فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد (ابن مضاء، الرد على النحاة، 1979، ص69).

وقال ناظر الجيش "وقد قيل في الرفع للفعل أقوال غير ذلك لا معول على شيء منها (ناظر الجيش، تمهيد القواعد، 1428، ج4 ص1580). فهذا الجدل في علل العوامل لا طائل من ورائه. أما المعاني التركيبية، فهي الأصل، لأنها مرتبطة بالمعاني، وهي المقصد من اللغة.

وروي عن الفراء والجرمي تبنّيهم للعامل، وفشلهم في الدفاع عنه. قال الأنباري: "حكى أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم "زيد منطلق" لم رفعوا زيداً؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، قال له الفراء: ما معنى الابتداء؟ قال: تعريته من العوامل، قال له الفراء: فأظهره، قال له الجرمي: هذا معنى لا يُظْهَرُ قال له الفراء: فمثله إذا، فقال الجرمي: لا يتمثل، فقال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملاً، لا يُظْهَرُ ولا يتمثل! فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: "زيد ضربته" لم رفعتم زيداً؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد، فقال الجرمي: الهاء

تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي

اسم فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا؛ فإننا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت "زيد منطلق" رافعاً لصاحبه. فقال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في "زيد منطلق"؛ لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه، فجاز أن يرفع الآخر. وأما الهاء في "ضربته" ففي محل النصب، فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراء: لا نرفعه بالهاء، وإنما رفعناه بالعائد على زيد، قال الجرمي: ما معنى العائد؟ قال الفراء: معنى لا يظهر. قال الجرمي: أظهره. قال الفراء: لا يمكن إظهاره. قال الجرمي: فمثله. قال: لا يتمثل. قال الجرمي: لقد وقعت فيما قررت منه. فحكي أنه سئل الفراء بعد ذلك، فقيل له: كيف وجدت الجرمي؟ فقال: وجدته آية، وسئل الجرمي، فقيل له: كيف وجدت الفراء؟ فقال: وجدته شيطاناً (الأنباري، الإنصاف، 2003، ج1، ص41-42).

أهم النتائج:

خلص الباحث من خلال استعراض العلاقة بين الإسناد والعامل إلى ما يلي:

- 1- الإسناد أصل في تكوّن الكلام، وهو نواة الجملة، والكلام لا ينعقد إلا بالمسند والمسند إليه.
- 2- العلاقة بين المسند والمسند إليه معنوية، والعلاقة بين العامل ومعمولاته مختلطة، ف"عامل الفاعل لفظي، وعامل المبتدأ معنوي".
- 3- الإسناد يقتضي المقابلة بين المبتدأ والفاعل، فكل منهما مسند إليه، و بين الفعل والخبر، فكل منهما مسند، والعامل يقتضي المقابلة بين الفعل والمبتدأ لأنهما العاملان ، والفاعل والخبر لأنهما معمولان.
- 4- العوامل آلية تراعي تأثير الألفاظ في بعضها، ولا تراعي المعاني. أما الإسناد فالأصل فيه المعنى.
- 5- لا يتأثر الإسناد بكون الألفاظ معربة أو مبنية. أما العامل فيختص بما هو معرب، وما هو عامل فيه.
- 6- الأصل في المسند إليه في الجملة الاسمية أن يتقدم على المسند، والأصل في المسند إليه في الجملة الفعلية أن يتأخر عن المسند، فحديث المبتدأ بعده، وحديث الفاعل قبله. فالإسناد يراعي المعنى، ولا يراعي الرتبة. أما العامل فيقتضي التقدم على معموله لفظاً أو حكماً. ولذلك كان الفعل عاملاً في الفاعل، والمبتدأ عاملاً في الخبر.
- 7- الإسناد مركزه الاسم، فلا ينعقد تركيب مفيد فائدة جزئية أو كلية إلا بالاسم المسند إليه. والعامل في الجملة الفعلية مركزه الفعل، وهو نواة الجملة، ويمتد إلى فروعها.
- 8- الابتداء عند النحاة صناعي؛ لأنه يراعي العوامل فقط، فإن تقدم على المبتدأ حرف غير عامل لم يُزل عنه صفة الابتداء الموجبة للرفع، ولا فرق عندهم بين الفاعل الحقيقي، والفاعل المجازي، والفاعل اللفظي.

فؤاد رمضان حمادة

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، المعروف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 2000.
- 2- الأزهرى، محمد بن أحمد بن الأزهرى (المتوفى: 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م.
- 3- الأسدي، حسن عبد الغني جواد، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2011م.
- 4- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1998م.
- 5- الأفغاني: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت - لبنان، 2003م.
- 6- الأتباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999م.
- 7- الأتباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإغراب في جدل الإغراب، و لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، 1971.
- 8- الأتباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ - 2003م.
- 9- الأندلسي، شهاب الدين، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأندلسي، الحدود في علم النحو، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2001م.
- 10- بشير، علي كنعان، قضايا الإسناد في الجملة العربية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 2006.
- 11- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، (ت، 471هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة 1413هـ - 1992م.
- 12- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين (ت816هـ)، كتاب التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 1993م.
- 13- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، د.ت.

تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي

- 14- ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، د، ت.
- 15- الجوّجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) ط1، 2004م.
- 16- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1987.
- 17- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، 1989 م.
- 18- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الأولى، 2010م.
- 19- حماسة، محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب القاهرة، 2003م.
- 20- الحمزاوي، علاء إسماعيل، الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه، مكتبة لسان العرب، 2011.
- 21- حميدة، مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، مكتبة لبنان، مصر، ط1، 1997، ص7.
- 22- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1.
- 23- الراجحي، عبده، التطبيق النحوي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ 1999م.
- 24- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - بيروت - صيدا، ط5، 1999م.
- 25- الرضي، محمد بن الحسن الاسترلابادي، شرح الرضي على الكافية، لابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس - ليبيا، 1975 م.
- 26- الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، رسالة منازل الحروف، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان.
- 27- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993

فؤاد رمضان حمادة

- 28- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- 29- أبو السعادات، مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد الشيباني، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1999.
- 30- سيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م.
- 31- السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2008 م.
- 32- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989 م.
- 33- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية - مصر.
- 34- ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، اللمحة في شرح الملح، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004 م.
- 35- عبادة، محمد إبراهيم، الجملة العربية، مكوناتها، أنواعها، تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، 2002.
- 36- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
- 37- عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1997 م.
- 38- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1980 م.
- 39- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
- 40- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط1، 1995 م.
- 41- عمر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5، 2006 م.

تعارض الإسناد والعامل في الدرس النحوي

- 42- الغلابيني، مصطفى بن محمد سليم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط8، 28، 1993م.
- 43- فلفل، محمد عبدو، معالم التفكير في الجملة عند سيوييه، دار العصماء- سوريا، ط1، 2009، ص12).
- 44- الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد، دليل الطالبين لكلام النحويين، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، عام النشر 2009 م.
- 45- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م).
- 46- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1.
- 47- الميرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د، ت.
- 48- المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008م.
- 49- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.
- 50- المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب عبد الخالق ثروت- القاهرة، ط1، 1990 م.
- 51- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط3، 2000م.
- 52- ناظر الجيش: محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 2008م.
- 53- ابن الناظم، محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1 2000 م.
- 54- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 55- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- 56- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383م.
- 57- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، المباحث المرضية المتعلقة ب (من) الشرطية، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار ابن كثير - دمشق بيروت، ط1، 1987م.

فؤاد رمضان حمادة

-
- 58-ابن الوراق، أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس (ت381هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1999م.
- 59-ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2001م.